بسم الله الرحمن الرحيم

الفريق أول / محمد زكى المـوقـر
القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى

تحية طيبة وبعد؛؛؛

(تظلم لشكوي)

مقدمة لسيادتكم المواطن / حلمي عبدالعزيز ابراهيم
المقيم بعزبة أحمد عبدالغفار تبع زمران النخل مركز الدلنجات - محافظة البحيرة .

قمت بارسال شكوي سابقة لسيادتك وتم تحويلها للأمانة العامة لوزارة الدفاع التي قامت بتحويلها للتحقيق من قبل مكتب التحريات العسكرية بالاسكندريه وقاموا باستدعائي بتاريخ ١٢-١١-٢٠١٩ لعمل تحقيق وتحريات حول الواقعه وذلك بخصوص انتحال اربع ظباط من الجيش برتبة ملازم صفة رجال شرطه والتعدي علي حرمة بيتي واخذ منقولات منه بالقوة) - ومن وقتها لا نعلم مصير الشكوي برغم اتصالاتي المتعددة ولم يقم اي احد بمتابعتي في مصير الشكوي مع هؤلاء الضباط المتهمين .

وبعد تأكد حدوث الواقعة أمام الجميع ومكتب التحريات العسكرية بالاسكندرية الذي قام بدوره بارسال نتائج التحقيق والتحريات للامانه العامة لوزارة الدفاع وبالإستفسار عن مسار الشكوى من قبل مكتب التحريات تم ابلاغنا بالاتصال بالامانة العامة لوزارة الدفاع لمعرفة مصير الشكوي وبالفعل قمت بالاتصال بالامانة العامه لوزارة الدفاع علي رقم (٠٢٢٤٨٢٠٠٩٣ - ٠٢٢٦٣٢٧٩٠٥) وفي كل مرة يبلغني بأن الشكوي قيد التحقيق وتارة آخري يقول لي قم بارسال بريد لرئيس هيئة القضاء العسكري حتي يتم استعجال الشكوي .

- وفي بداية الأمر كنت قد ذهبت الي النيابة العسكريه في شهر سبتمبر ٢٠١٩ لعمل محضر ضدهم وتم عرضي علي وكيل النيابة ورفض عمل المحضر بحجة ان هناك شخص خامس مدني برفقتهم، وفي يوم ١١-١٢-٢٠١٩ قمت بارسال بريد للمدعي العام العسكري بخصوص شكواي، وبناء عليه تم تحويلها للنيابة العسكرية، التي قامت بإستدعاي بتاريخ ٢٣ -١٢- ٢٠١٩ وتم التحقيق من

قبل وكيل النيابة هيثم محمد عبداللاه الذي قام برفض الدعوة و رفض عمل محضر ضد هؤلاء الظباط الأربعة بحجة ان هناك شخص خامس مدني كان برفقتهم عند الهجوم علي بيتي وهنا يسقط حقي في عمل محضر عسكري ضدهم . وخرجت من النيابة العسكرية للمرة الثانيه بنفس الطريقة وهو رفض عمل شكوي ضدد هؤلاء الضباط .
... لينتابني شعور ان هناك من يساعد هؤلاء الشباب داخل النيابه العسكرية لايقاف الشكوي وخصوصا ان المحقق معنا كان لايريد ان يسمع اي شئ منا منذ البدايه وقال عليكم بقراءة القانون جيدا فهو لايسمح بذلك .

سيادة فريق أول محمد زكي كينونتي مواطن مصري بسيط لا يكاد يفقه بمواد القانون وأحفظ منها عن ظهر قلب مايحفظ حقوقي فقط وإن سلمت وبالطبع لا أسلم بما جاء على لسان السيد وكيل النيابة المحترم بشأن إستحالة تسجيل الشكوى ضد ضباط الجيش الأربعة للسبب المذكور سلفاً فإن مايستقيم معه العقل والمنطق بأن القضاء العسكري يختص بنظر الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكام القضاء العسكري - فلايمكن ان يحمل القانون في طياته مادة تسمح لظباط عسكريين بارتكاب جرائم ضدد مدنيين وبرفقتهم شخص مدني لحمايتهم من تحرير محضر ضدهم ومحاكمتهم.

وقد كنت أيضاً قمت بتحرير محضر بقسم الشرطه التابع لنا بمركز الدلنجات محافظة البحيرة في شهر أغسطس برقم ٦٥٨٥ إداري لسنة ٢٠١٩ وتم حفظه بتاريخ ٥-٨-٢٠١٩ وقمت بعمل تظلم عليه في شهر سبتمبر وتم عمل تحريات علي الواقعه وتم تحويله لجنح برقم ٢٥٧٦٠ لسنة ٢٠١٩ جنح ، وبناء عليه ذهب هؤلاء الظباط لعضو مجلس الشعب (محمد الدامي عبدالعزيز الدامي) لكي يقنعنا بالتنازل عن الشكوي - وذلك دليل قاطع علي صحة الشكوي ولكن بعد ٣ ايام من زيارة عضو مجلس الشعب لنا فوجئت بحفظ حفظ الشكوي مره آخري في الاول من ديسمبر ٢٠١٩ . رغم ان التحريات الاولية اثبتت صحة الواقعة .

الآن وبعد أن تيقنت من صحة ماساورني من شكوك حول تدخل ضباط الجيش الأربعة لوقف إجراءات الشكوى داخل النيابة العسكرية وقسم الشرطة وتعطيل إجرائتها بعد ثبوت صحة الواقعة ضمن التحريات فإنه لا لجوء لدي إلا الي باب مقامكم الكريم فإنني وغيري من المصريين لن نفقد الأمل أبداً في إسترداد حقوقنا المسلوبة عياناً بيانا على يد قلة من الضباط الذين لايمثلون أبداً البدلة العسكرية التي نحترمها ونقدرها بل ونفتخر بإنتمائنا إليها.



للإطلاع علي الشكوي السابقة
برجاء مسح QR Code
وبيانات الظباط وصورهم

نبذه مختصرة عن الواقعه

في السابع من شهر يونيه لعام ٢٠١٩ الساعه الواحدة صباحا فوجئت بزوجة ابني وحماته يطرقون الباب بعنف وشتائم - وبناء عليه لم نفتح الباب وبعدها بنصف ساعة وجدنا عربيه ملاكي رقم (ب س ص ٥٢٨٩) بها خمس اشخاص ويصطحبهم بوكس من قسم الشرطه يستقله ٢ من امناء الشرطةو ٢من العساكر - وقام الشباب الموجودين بالعربيه وتوجهوا للبيت وهددوني ان لم افتح الباب في خلال ٣ دقائق هنكسره وعندها ايقنت انهم ظباط شرطه وفتحنا الباب وقاموا بترويعنا وهددونا ان فعلنا شئ سيتم اخذنا لقسم الشرطة ودخلوا شقة ابني واخذوا بطاقته ويتكلمون معنا بشدة وحملوا بعض الاشياء من الشقة بصحبة زوجة ابني . كل هذا امام الجيران جميعا وأهل البلدة . وايضا امناء الشرطة والعساكر ظلوا يشاهدون الموقف وسمحوا لهم بذلك دون تدخل منهم في شئ .

وبعد ذلك ذهبنا لقسم الشرطة وكل ذلك ونحن نعتقد انهم رجال الشرطه وتم تحرير محضر بالواقعه ومن ثم تم تحرير محضر صلح حتي لايتم احتجازنا . فوجئنا بتقطيع محضر الشكوي ، حيث ان ما علمناه عند التحقيق معنا في مكتب التحريات العسكرية بالاسكندريه ان بوكس الشرطه جاء بناء علي بلاغ نجده بانه تم القاء الطفله من الدور الثالث . وهو بلاغ ليس له اساس من الصحه .

بعد الواقعه بيومين علمنا هؤلاء الشباب ليسوا ظباط شرطه ولكن ظباط جيش وعلي علاقة صداقة بشقيق زوجة ابني . فقمنا بتتبع اخبارهم من خلال صفحته حتي حصلنا علي اسمائهم وصورهم من خلال موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) . وقاموا بفعل ذلك مجامله لصديقهم . علي حساب ترويعنا وتهديدنا متناسيين الهيئة المنتمون اليها والتي تحمي المواطنيين غير محترمين البدلة العسكرية .

فذلك يتضح بدون ادني شك ان هؤلاء الظباط كانوا علي اتفاق مع امناء الشرطه ان يتركوهم يفعلوا ذلك . وهذا يؤكد سبب تعطيل شكوتنا .

ويمكن التأكد من هذا الكلام من خلال مكتب التحريات العسكرية بالاسكندرية حيث أنه عند التحقيق معنا قام المحقق وهو الرائد / أحمد اسماعيل بالاتصال بمركز الدلنجات والذى أكد الواقعه في هذا اليوم واكد وجود هولاء الظباط بصحبة زوجة ابني من خلال الاتصال امامنا بقسم مركز الدلنجات .

أرقام التواصل: ٠٤٥٣٦٣٦٤١٥ / ٠١١٢٨٩٧٦٧١٠